

مساهمة الجامعة في الحفاظ على البيئة

The university's contribution to environmental preservation

رحموني محمد

جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس

تاريخ الاستلام: 2023/01/15 ؛ تاريخ القبول: 2023/04/19 ؛ تاريخ النشر: 2023/06/30...

ملخص:

تُعدُّ الجامعة الركيزة الأساسية في منظومة التعليم العالي لدورها المحوري في تنمية المجتمعات، كما تساهم بفعالية في حماية البيئة عبر وظائفها الثلاث: التكوين الجامعي، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. فمن خلال التعليم، تعزز التربية البيئية داخل المناهج الأكاديمية، بينما يسهم البحث العلمي في إيجاد حلول لمشكلات بيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. أما خدمة المجتمع، فتجعل الجامعة فاعلاً رئيسياً في التغيير البيئي عبر المحاضرات، الندوات، والتعليم المستمر، مما يعزز الوعي البيئي ويُرسِّخ مبادئ التنمية المستدامة. الكلمات المفتاحية: التربية و التعليم البيئي، العملية التكوينية، التنمية المستدامة، الشراكة.

Abstract :

The university plays a crucial role in higher education and societal development while actively contributing to environmental protection. Its three main functions—education, research, and community service—support this mission. Education promotes environmental awareness within academic curricula, while research develops solutions to issues like pollution and resource depletion. Community service enhances environmental engagement through lectures, seminars, and lifelong learning initiatives. These efforts position the university as a key driver of sustainable development and environmental responsibility.

Keywords : environmental Education, Training Process, Sustainable Development, Partnership

rahmouni@gmail.com محمد رحموني

تعد الجامعة والتشكيلات العلمية والبحثية لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع وتوجيهه نحو الرقي والتطور واللاحق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم لكي يواكب هذا المجتمع التطورات ويتعامل معها ويستجيب لافرازاتها ومعطيات الحياة وبالتالي يستثمرها في عملية البناء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..

لذا فقد أصبح للجامعات الدور الكبير والمتعاظم في ريادة وقيادة الحياة الاجتماعية مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، ومنها تلك المتعلقة بالمسائل البيئية، حيث لم يعد يخفى مستوى التلوث الكبير الذي يشهده العالم خاصة مع بداية الثورة الصناعية ودخول الإنسان عصر التقدم العلمي والتكنولوجي، وما تسبب فيه من إصابة البيئة بأضرار غير مألوفة من حيث جسامتها الكبيرة واستمرارية آثارها لعقود طويلة واتساع مجال انتشارها الجغرافي ليتخطى حدود الدولة الواحدة، فبعدما كانت هذه الأضرار قاصرة تقليدياً على المسائل المرتبطة بآثار التصرف في النفايات الحضرية والصناعية، أصبحت قضايا البيئة الحاسمة اليوم على المستوى العالمي تتمثل في ارتفاع حرارة كوكب الأرض، زيادة معدلات التلوث الهوائي التي تهدد طبقة الأوزون، انتزاع الغابات المدارية الاستوائية، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، تدمير الغطاء النباتي، تلوث البحار والمحيطات والأنهار، انقراض بعض الكائنات الحية، مما يثبت خطورة الوضع الحالي التي تعاني منه البيئة.

ضف إلى ذلك الاستنزاف المتواصل للموارد البيئية دون الأخذ في عين الاعتبار قدرة الأرض وحقوق الأجيال المقبلة... ومن هنا تبرز أهمية تدخل المؤسسات العلمية والبحثية في حماية البيئة من مختلف الملوثات وترشيد استغلال مواردها، وعليه يطرح الإشكال المتعلق بهذه المداخل على النحو الآتي: إذا كانت الجامعة تمثل القاعدة الفكرية التي تصنع حاضر الأجيال وتخطط لمستقبلها، فكيف يمكن لها تساهم في حماية البيئة والمحافظة عليها باعتبارها تمثل الإرث المشترك للأجيال الحالية والمقبلة؟

واقترضت الإجابة على هذه الإشكالية إتباع المنهج التحليلي، وعلى تقسيم الدراسة إلى الخطة التالية:

أولاً: مفهوم الجامعة وأهدافها في المجتمع

ثانياً: مفهوم البيئة ومشكلاتها محل الحماية

ثالثاً: مجالات تدخل الجامعة في المحافظة على البيئة

رابعاً: الشراكة بين الجامعة والأطراف ذات الصلة بالشواغل البيئية

أولاً: مفهوم الجامعة وأهدافها في المجتمع

تحتل الجامعات مكانة هامة من اهتمام الدول على اختلاف مذاهبها و أيديولوجياتها وأنظمتها السياسية، كونها تمثل قمة الفكر في جميع المجالات، وهي الملزمة بالوفاء بحاجات المجتمع وتحقيق آماله وتطلعاته خاصة في العصر الحاضر الذي يلعب فيه العلم والبحث العلمي الدور الأساسي في التقدم والرخاء.

1. تحديد مفهوم الجامعة:

الأصل اللاتيني لهذا الاسم هو «Universitas»، وقد استعمل في الحقوق للإشارة إلى كل تجمع ورابطة.

فالجامعة تعني لغة التجميع والتجمع، أما كلمة "كلية" فمصدرها الكلمة اللاتينية «Colegie»، وتشير إلى التجمع والقراءة معا، وقد استخدمت في القرن الثالث عشر من قبل الرومان لتدل على مجموعة حرفيين أو تجار، ثم استخدمت في القرن الثامن عشر بمعنى كلية في "أكسفورد" لتدل على مكان التجمع المحلي للطلاب متضمنا مكان الإقامة المعنية والتعليم⁽¹⁾.

أما اصطلاحا فقد تعددت وتباينت تعريفات العلماء والمفكرين للجامعة، وذلك لاختلاف الزوايا التي يتم النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة. ففي نظر علماء التربية، تُعتبر الجامعة مؤسسة تعليمية تقدم التعليم العالي، بينما يراها علماء الاجتماع مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع. أما بالنسبة للباحثين في مجال الاقتصاد، فإن الجامعة تُعتبر منشأة تهدف إلى إعداد رأس المال البشري اللازم لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، مع الحرص على تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن⁽²⁾.

كما اختلف الباحثون في تعريفهم للجامعة بين من يعرفها على أساس عنصرها ومن يعرفها على أساس طبيعتها، لذلك نجد أن الباحث «Ramon-Macia-Manco» يعرفها بأنها: "مجموعة أشخاص يجمعهم نظام و نسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطرق ما إلى المعرفة العليا"⁽³⁾.

إذن فإن مانسو يعرفها على أساس أنها تتكون من ثلاث عناصر هي: العنصر البشري العنصر المادي، والعنصر القانوني التنظيمي أي على أساس طبيعتها، ثم يحدد لها هدف يتمثل في الوصول إلى المعرفة العليا بشتى الطرق.

أما «Ibrahim Fleqcer» فعرفها على أنها "مركز للتعليم و زيادة المعرفة الشاملة و تدريب الطلاب الذين فوق المرحلة الثانوية"⁽⁴⁾.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه قد ركز على الجانب المعرفي واعتبر الجامعة مجرد مكان للمعرفة وزيادة الخبرة العلمية لمجموعة من الطلبة يفوق مستواهم المرحلة الثانوية، فهو يتسم بنوع من الضيق والنقص حيث أبرز أهميتها وأهم مكوّناتها.

عرفها ربح تركي بأنها: "الجامعة هي مجموعة من الناس الذين كرّسوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثاً... وهدف الجامعة هو طلب العلم والبحث العلمي". هذا التعريف يحدد هدف الجامعة في السعي وراء العلم والبحث العلمي، إلا أنه أغفل دور الجامعة في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتحقيق طموحاته وآماله، حيث أن طلب العلم ليس الهدف الوحيد للجامعة⁽⁵⁾.

ومما سبق يمكن القول أن التعاريف المقدمة تبقى معبرة نسبياً عن المفهوم الجامع للجامعة، حيث تطور مفهوم الجامعة بتطور وظائفها فلم تعد هذه الخيرة مؤسسة تهتم بتقديم المعرفة فقط، بل أيضاً مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية.

أما مفهوم الجامعة من المنظور الجزائري فقد تضمنه المرسوم التنفيذي 279/03 بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"⁽⁷⁾.

تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته، ويحدد المرسوم مقرها وعدد الكليات والمعاهد التي تتكون منها واختصاصاتها⁽⁸⁾.

2. أهداف الجامعة في المجتمع: يحدد المتخصصون للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في:

أ. أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطورا أو انتشارا.
ب. أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من موارد بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في مساعدته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية.

ت. أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهنة.
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، نشر الوعي الصحي وغيرها.

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة⁽⁹⁾.
- أما المشرع الجزائري فقد حدد أهداف الجامعة في مجال التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، نذكر منها:
- أ. في مجال التكوين العالي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد،
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث،
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها...⁽¹⁰⁾
- ب. في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:
- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها،
- المشاركة في دعم القرارات العلمية الوطنية،
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني...⁽¹¹⁾

ثانيا: مفهوم البيئة ومشكلاتها محل الحماية

سجلت قضية حماية البيئة بروزها المتصاعد خلال العقود الأخيرة بداية من سبعينيات القرن العشرين كأحد أكثر المواضيع التي أثارت قلق وانشغال المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وذلك بفعل ما شهدته أنظمتها من تدهور كبير، زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية. إلا أنه بالرغم من كل هذا الاهتمام فقد ظل مصطلح البيئة يثير الكثير من الغموض في الدلالة على نحو ما سيتم توضيحه أدناه.

1. تحديد مدلول البيئة

البيئة مصطلح واسع المدلول يشمل كل ما يحيط بالإنسان، وليس من شك أن هذا التعريف الواسع يوافق كل فروع العلم التي تهتم بدراسة البيئة ويضيق التعريف من وجهة نظر كل فرع من فروع العلم والمعرفة.

ولعل الاهتمام بالبيئة وقضاياها ومنها التلوث لم يكن من الموضوعات المثارة على بساط البحث القانوني حتى بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين على وجه التقريب، ومن ثم كان من الطبيعي ألا يظهر اصطلاح البيئة إلا مواكبا للاهتمام بالبيئة وقضاياها، فلم يظهر اصطلاح البيئة في الوجود القانوني إلا في مرحلة الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية المنعقد في استكهولم بالسويد في

الفترة من 5- 16 يونيو 1972م، إذ كان يستخدم تعبير "الوسط البيئي" milieu humain، ثم جرى استخدام اصطلاح البيئة L'environnement بعد ذلك⁽¹²⁾.

والبيئة في اللغة العربية تعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش فيه الكائن الحي وقد تعبر عن الحالة التي عليها، فقد جاء في لسان العرب المحيط لابن منظور أن تعني البيئة المنزل، حيث نقول تبوأ فلان منزلاً أي اتخذهُ وبوأتَهُ منزلاً أي جعلته ذا منزل⁽¹³⁾، وفي اللغة الفرنسية، عرفها قاموس لاروس بأنها: "مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الفرد"⁽¹⁴⁾. وفي معجم "روبير"، أن البيئة هي: "مجموع الظروف الطبيعية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والثقافية والاجتماعية القابلة للتأثير على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية"⁽¹⁵⁾.

والذي يستفاد من التعريفات اللغوية السابقة، أنها لا تقصر معنى البيئة على تلك البيئة الطبيعية، وإنما تشمل كذلك البيئة الاجتماعية أو الحضرية. فهذه التعريفات لا تبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية فحسب ولكنها تتعداها إلى البحث في المحيط الحيوي بكافة صورهِ من عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية واقتصادية والتي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان وعلى علاقاته والموجودات الأخرى.

أما من الناحية القانونية فقد اعتبر الكثير من فقهاء القانون أن مفهوم البيئة من أكثر المفاهيم تعقيداً وأقلها فهماً، بل إن البعض قد قرر بأن البيئة هي كلمة لا تعني شيئاً لأنها تعني كل شيء، ومن هؤلاء الكتاب J. Pinatel الذي يقرر بأن مصطلح البيئة مهم وغامض ونطاقه غير واضح وغير محدد بصورة دقيقة، أما البروفسور M. Prieur فيقرر بأن مفهوم البيئة مفهوم متقلب متغير متلون، وترجع صعوبة تعريف البيئة إلى تعدد مجالاتها واختلاف مفهومها باختلاف هذه المجالات، سواء العلمية البحتة أو القانونية، وفي داخل تلك الأخيرة بين فروع القانون المختلفة إدارية، جنائية... الخ⁽¹⁶⁾.

وعلى كل، فإن الاختلافات بين فقهاء القانون في تحديد تعريف للبيئة تكاد تتلخص في توسيع بعضها لهذا المفهوم، وبين تضيق البعض الآخر له، فبالنسبة للرأي الأول يرى أن البيئة الجديرة بالحماية تشمل كلا من البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة وبحار... الخ، كما تشمل مكونات البيئة الصناعية التي أحدثها الإنسان بفعل تدخله في الطبيعة كالأماكن والمواقع السياحية والآثار، والتراث الفني والمعماري، وبصفة عامة المنشآت التي شيدها الإنسان⁽¹⁷⁾، أما الاتجاه الثاني فيقصر هذا المفهوم على ما أوجده الله سبحانه تعالى، أي البيئة الطبيعية فقط دون تلك التي أحدثها الإنسان بفعل تدخله في الطبيعة، وبالنسبة لهذا الاتجاه فإن مصطلح البيئة يتطابق مع مصطلح الطبيعة⁽¹⁸⁾.

إلا أن جانب كبير من الفقه يذهب إلى القول بأن كلمة البيئة تعني كل ما يحيط بالإنسان من ظروف ومتغيرات، فتوجد بيئة طبيعية وبيئة حضرية وبيئة جغرافية وبيئة اجتماعية وبيئة ثقافية، إلى غير ذلك⁽¹⁹⁾.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد حدد مفهوما للبيئة من خلال المادة 04 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽²⁰⁾. لكنه لم يحدد تعريفا للبيئة بل ذكر عناصرها المشمولة بالحماية.

ومن خلال النص أعلاه يبدو أن قانون البيئة الجزائري ارتكز على تحديده لمفهوم البيئة على المعنى الواسع، والذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية من ماء وهواء وتربة وبحار، والوسط الصناعي المشيد بفعل الإنسان كالأثار والمواقع السياحية والتراث الفني والمعمارية⁽²¹⁾، وهو ما اصطلح عليه المشرع بـ "التراث الوراثي" الذي يشير إلى الحضارة التي بناها الإنسان في الماضي وبقيت تراثا يتوارثه جيلا بعد جيل.

وعليه يمكن القول أن المشرع الجزائري لم يقصر مفهوم البيئة على المعنى الضيق والمركّز فقط على الوسط الطبيعي السالف الذكر بل امتد ليشمل العناصر الأخرى التي بناها الإنسان والتي أشار إليها بـ "التراث الوراثي".

2. أهم المشكلات التي تتعرض لها البيئة

تميز القرن الحادي والعشرين بالعديد من الميزات كان من أبرزها ميزتان أساسيتان هما الثورة العلمية والتكنولوجية ثم الزيادة السكانية الهائلة التي تمت على ظهر هذا الكوكب، إلا أن هاتين الميزتين كان لهما نتائج سلبية وخطيرة على البيئة أهمها:

أ. استنزاف الموارد الطبيعية: عمل الإنسان منذ وجوده على الأرض على استغلال موارد الأرض الطبيعية لبناء حضارته الحالية، إلا أن الإفراط في استغلال الإنسان لهذه الموارد قد ازداد بصورة مذهلة عبر القرون حتى بلغ ذروته في القرن الحالي، فأثر الاستغلال العشوائي المفرط على قدرة الموارد على التجدد التلقائي، وأخل بالتوازن الطبيعي للحياة، وجعل الأنشطة الإنمائية، التي لا تضع الاعتبار البيئية في حسابها، تسهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، وتثير القلق حول أهمية المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية، التي تتميز الموازين الطبيعية فيها بالحساسية والضعف⁽²²⁾.

وقد أبرزت التغيرات البيئية التي اكتسحت الكوكب خلال العشرين سنة الماضية في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون تتبّع أثر بيئتنا المتغيرة: من ريو إلى ريو+20 (1992-2012)، الذي

نشر في شهر أكتوبر 2011 كجزء من التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية ويقدم التقرير، معلومات واسعة النطاق في عدد من المسائل البيئية الرئيسية، وقد أشار التقرير بأن المعلومات المتاحة تشير إلى أن التغيرات التي حدثت خلال العشرين عاما الماضية كانت كارثية بالنسبة للبيئة، خاصة من ناحية استنزاف الموارد الطبيعية، حيث إنه من 1990 6 ملايين هكتار من الغابات تذهب أو تعدل سنويا، وثلث غابات العالم ونصف الأراضي الرطبة اختفت خلال العشرة الأخيرة، 20% من الشعاب المرجانية ضاعت، و60% من خدمات النظام البيئي تواجه خطر النضوب، والخلاصة تدهور بيئي مستمر⁽²³⁾.

ب. التلوث: يعد التلوث من أشد المخاطر المضرّة بالبيئة، لأنه مشكلة عابرة للحدود، فهو لا يعوقه الحدود الجغرافية والسياسية، كما أن آثاره الضارة قد تمتد لمدة طويلة يصعب التخلص منها كما هو الأمر بالنسبة للتلوث الإشعاعي في جنوب الجزائر الذي لازال يفتك بالبيئة والإنسان لحد الآن⁽²⁴⁾.

ثالثا: مجالات تدخل الجامعة في المحافظة على البيئة

يمكن للجامعة أن تساهم في حماية البيئة والوقاية من المخاطر التي تهددها (كجانب وقائي)، وكذلك التصدي للأضرار التي لحقت بها ومعالجة الآثار السلبية التي تعرضت لها (كجانب علاجي)، من خلال وظائفها الرئيسية الثلاث التي تم إسنادها للجامعات الحديثة وفقاً لما اتفق عليه خبراء التعليم العالي. هذه الوظائف هي: التعليم أو التكوين الجامعي، البحث العلمي، وخدمة المجتمع⁽²⁶⁾.

1. دور الجامعة في المحافظة على البيئة من خلال التكوين الجامعي: يعتبر التعليم حسب هيئة الأمم المتحدة حقا من حقوق الإنسان⁽²⁷⁾، وعاملا إنسانيا للتحويل نحو حماية البيئة والتنمية المستدامة، لذا ينبغي على الجامعات المشاركة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال ممارستها لكامل صلاحياتها باستقلالية وفعالية، والمشاركة في تشخيص المشاكل التي تواجه كوكب الأرض، والبشر، والمساهمة في إيجاد طرق معالجتها.

ويمكن للتكوين الجامعي المساهمة في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال تعزيز العديد من القضايا، نذكر منها ما يلي:

أ. إدماج التربية والتعليم البيئي في العملية التكوينية إدماج التربية والتعليم البيئي في العملية التكوينية يتطلب أن يكون الطالب مدركاً لأهمية الحفاظ على البيئة، ومطلعاً على قضاياها ومشكلاتها من خلال فهمه لعدة مفاهيم مثل المنظومة البيئية، السكان، الاقتصاد، التكنولوجيا، القوانين والتشريعات البيئية، القيم والسلوك، وأخلاقيات السلوك البيئي. ويتم ذلك من خلال

التربية البيئية التي تُعرّف بأنها: "جهد تعليمي يهدف إلى تعزيز المدركات والاتجاهات والقيم التي تساعد في فهم العلاقات المعقدة بين الإنسان وبيئته الحضارية من جهة، وبيئته الطبيعية بكل أبعادها من جهة أخرى، ليكون قادراً على اتخاذ القرارات السليمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين نوعية حياته، وحياة أسرته ومجتمعه، والعالم"⁽²⁸⁾.

وقد يعتقد البعض أن التربية والتعليم البيئي خاص بالفئة العمرية ما قبل التعليم الجامعي فقط، إلا العديد من الدراسات والوثائق أكدت أن المنتفعين بالتربية البيئية هي لجميع الناس، مهما كان سنهم، وجنسهم، فيكون للكبار الراشدون، والصغار والمراهقون مع التأكيد في نفس الوقت على اختلاف المناهج تبعا للفئة العمرية⁽²⁹⁾.

وتأكيد لذلك وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في نوفمبر 1996، مرجعا للتعليم البيئي العام؛ يتألف من ستة عشر بابا، ليكون هذا المرجع عونا لواضعي البرامج في المواد الدراسية المختلفة، ومؤلفي الكتب المدرسية والمعلمين بالوطن العربي، ليتمكنوا من إدخال المفاهيم البيئية في المواد الدراسية، وعلى إدخال الاعتبارات البيئية في النسيج التربوي والثقافي في مراحل التعليم العام، وتعميق الوعي البيئي عند التلاميذ.

أما التعليم العالي والبحث العلمي، تم إعداد مرجع في العلوم البيئية من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليكون مرجعاً لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا في العالم العربي. يتألف هذا المرجع من خمسة عشر فصلاً، يبدأ بمقدمة عامة تليها فصول تتناول تكامل مكونات البيئة، واحتياجات الإنسان من البيئة، والأجهزة البيئية وعلاقتها بالإنسان، والمواد البيئية والسكان في الوطن العربي وعلاقتهم بالإنسان، ثم موارد البيئة والسكان، والبداءة وتوطين البدو، وأثار التنمية الزراعية على البيئة، واستغلال الموارد المائية وعلاقتها بالتنمية والتوازن البيئي. يشمل المرجع أيضاً موضوعات مثل المدنية كنظام بيئي، مشاكل التلوث البيئي في المدن، البيئة والتخطيط الصناعي، البيئة والنقل، البيئة والصحة العامة، التشريعات البيئية، وأخيراً نظرة إلى المستقبل. الهدف من هذا المرجع هو إدخال ثقافة بيئية إلى المناهج الدراسية ورفع مستوى الوعي البيئي للطلاب، وتمكينهم من تطبيق ما تعلموه في الواقع العملي بعد أن يتحملوا مسؤولية التخطيط والإعمار، وتربية الأجيال القادمة على التربية البيئية الفعالة⁽³⁰⁾.

تتعدد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية في الدول العربية التي تركز على أهمية تضمين التربية البيئية في المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتطوير الوسائل التعليمية اللازمة لتدريس التربية البيئية في التعليم النظامي وغير النظامي. كما تدعو هذه الفعاليات إلى استمرار التفاعل بين البحث

العلمي والمجتمع ضمن سياسات وخطط تربوية تهدف إلى تربية جيل واعٍ، وبناء تكنولوجيا سلوك إنساني تعتبر أسلوباً ومنهجاً لحماية البيئة والمحافظة عليها⁽³¹⁾.

ب. التكوين الجامعي من أجل تطبيق أساليب جديدة للطاقة المحافظة على البيئة: إن الحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة لا يتطلب فقط تجنب الإفراط في استغلال هذه الموارد، بل يستلزم أيضاً البحث عن بدائل مستدامة لها. فعلم الاستدامة يدعو إلى استكشاف مصادر بديلة للطاقة من أجل ضمان استدامة هذه الموارد للأجيال المستقبلية. يمكن للتكوين الجامعي في إطار التنمية المستدامة أن يسهم في حماية البيئة من خلال تدريب و تثقيف الطلاب، وتشجيعهم على البحث عن مصادر جديدة للطاقة مثل الطاقة المائية، وتوربينات الرياح، وأمواج المحيط، والطاقة الشمسية، والحرارة الجوفية. كما ينبغي نقل هذه المعارف إلى الأجيال القادمة لتعزيز وعيهم البيئي وتزويدهم بالأدوات اللازمة لحماية الموارد الطبيعية⁽³²⁾.

ج. التركيز على ترابط البعد البيئي للتنمية المستدامة مع الأبعاد الأخرى في العملية التكوينية: إن أنماط الإنتاج والاستهلاك المفرطة أدت إلى أضرار بالغة بالبيئة، كما أنها زادت من حدة الفقر في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يبين انعكاس الأنشطة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والبيئية.

يعد فهم الطلاب للترابط بين الأنشطة البشرية والبيئة أمراً بالغ الأهمية من أجل بناء نظام بيئي مستدام. إن الوعي بهذا الترابط يعزز الحذر في استخدام الموارد الطبيعية ويسهم في تقليل الاستنزاف المفرط لهذه الموارد. من خلال التركيز على آثار الأنشطة البشرية على النظم البيئية، مثل نتائج الاحتباس الحراري، والاستهلاك المفرط للطاقة، وأنماط الاستهلاك، والتلوث، والنقل، يمكن نشر الوعي بالاستدامة لدى الطلاب. وتعد هذه المواضيع جزءاً أساسياً من التعليم من أجل التنمية المستدامة وحماية البيئة، مما يعزز قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات بيئية مستنيرة تساهم في حماية النظام البيئي وتحقيق التنمية المستدامة⁽³³⁾.

2. دور الجامعة في المحافظة على البيئة من خلال البحث العلمي: تهدف وظيفة البحث العلمي في الجامعة إلى توليد المعرفة ودفع عجلة التقدم التكنولوجي، حيث إن الأبحاث العلمية هي التي أسهمت في تحقيق التطور التكنولوجي والتقدم الذي نشهده اليوم في الدول المتقدمة. وقد ثبت أن هناك علاقة إيجابية بين معدل النشاط البحثي وكثافته وبين معدل التنمية في هذه البلدان. والبحث العلمي الذي نتحدث عنه هنا هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة مهمة، أو لتوضيح ظاهرة معينة، أو للوصول إلى حل مبتكر لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تؤثر على

الفرد والمجتمع. فهو نشاط منظم وطريقة تفكير وأسلوب منهجي لتحري الحقائق واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية التي يمكن أن تساهم في تحسين الأداء البيئي والمجتمعي⁽³⁵⁾.

وعليه فإنَّ البحث العلمي هو نشاط ضروري لتطور العلم والمعرفة، اللذين من خلالهما تتطور الحياة البشرية، فلم يعد رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين، بل أصبح البحث العلمي هو محرك النظام العالمي الجديد، وقد أصبحت الحاجة إليه أشد من أي وقت مضى خاصة في المسائل المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وهناك العديد من الأمثلة التي توضح وظيفة الجامعة البحثية في مجال حماية البيئة والتصدي لما يعترها من مشكلات، ولعل من أهمها تلك الأبحاث المتعلقة بالتحول نحو الطاقة النظيفة والحد من الاعتماد على الطاقة التقليدية باستخدام الوقود الأحفوري، حيث إن الاعتماد المتزايد على الآلات الحديثة يعني الاستهلاك المستمر لمصادر الطاقة غير المتجددة، مما ينتج عنه مشكلات بيئية أهمها التلوث البيئي بأشكاله المختلفة إضافة إلى تعريض تلك المصادر إلى النضوب السريع.

لذلك اتجه الباحثون والمفكرون إلى البحث عن مصادر دائمة ومتجددة تكون صديقة للبيئة ومن تلك المصادر نذكر:

- الطاقة الشمسية.

- طاقة الرياح.

- طاقة المياه (الطاقة الكهرومائية).

- طاقة الكتلة الحيوية.

تُعدّ ظاهرة الاحتباس الحراري من أبرز التأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام الطاقة التقليدية، حيث ترتبط بارتفاع درجات حرارة الأرض نتيجة لزيادة تراكم بعض الغازات في الغلاف الجوي، أبرزها غاز ثاني أكسيد الكربون. بالمقابل، يُعدّ استخدام الطاقة المتجددة ذا تأثير إيجابي واضح على حماية البيئة، حيث يسهم في تقليص انبعاثات هذه الغازات، وبالتالي الحد من التلوث البيئي⁽³⁶⁾.

كما يمكن أن تساعد البحوث العلمية في حماية البيئة من خلال:

- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي ذات العلاقة بحماية البيئة في إطار بالتنمية المستدامة،

- طرح برامج الماجستير والدكتوراه للتنمية المستدامة وحماية البيئة،

- إجراء بحوث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة،
- البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ،
- إنشاء مركز بحث تعنى بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

3. دور الجامعة في المحافظة على البيئة من خلال الخدمة العامة (خدمة المجتمع): تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته التي من بينها المشكلات البيئية.

أ. مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع: برز هذا الدور بداية مع انتشار التعليم الجامعي في أمريكا متأثراً بالفلسفة البرجماتية، تلك الفلسفة التي تبلورت نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع، ولقد ظهرت بوادر تأثير البرجماتية في التعليم الجامعي، في تقرير لجنة ماساشوستش التشريعية في هارفارد عام 1850.

وفقاً لهذا التوجه، تحولت الجامعة من كونها مركزاً للبحث الحر الهادف إلى الوصول إلى المعرفة والتدريس، إلى مؤسسة تهدف لنقل المعرفة كما أكد جون نيومان في كتابه "فكرة الجامعة" في القرن الماضي. وفي الوقت الراهن، يدعو العديد من الباحثين في مجال التعليم العالي إلى تأسيس جامعات متعددة الوظائف. وبالتالي، أصبحت الجامعات، كما يرى بارسونز، تمثل التنظيم الأم في المجتمع الحديث، الذي يشكل البنية التنظيمية الأساسية في المجتمع المعاصر. هذا التحول التنظيمي أصبح واضحاً في تطور هيكل الجامعة الإداري، مما يعزز قدرتها على التفاعل بمرونة مع المجتمع المحلي. كما يتجلى في إنشاء الجامعات لمراكز داخلية وخارجية للتسويق للتعليم الجامعي، بالإضافة إلى تعدد مصادر تمويلها⁽³⁷⁾.

وتعرف وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع أو ما يسمى بالوظيفة الثالثة بأنها نشاط تقوم به الجامعة، لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة⁽³⁸⁾، وهناك من يعرفها أيضاً بأنها تعني أن تقوم الجامعة بنشر الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أن تقوم أيضاً بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم الحل لقضاياها ومشكلاته..⁽³⁹⁾

ب. الخدمة العامة كوظيفة للجامعة ودورها في المحافظة على البيئة: هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في مجال الخدمة العامة، والتي تنعكس إيجابياً على البيئة، نذكر منها:

- مجال المحاضرات والمؤتمرات والندوات:

يمكن للجامعة تنظيم محاضرات (عامة وخاصة)، وندوات، ومؤتمرات، ولقاءات علمية تهدف إلى نشر المعرفة وتعزيز تبادل الآراء والخبرات. كما تتيح هذه الفعاليات الفرصة لعرض الدراسات والبحوث في مجالات متعددة، بما في ذلك تحليل مشكلات البيئة ومناقشة الحلول الممكنة لها، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر المختلفة للتصدي للتحديات البيئية المعاصرة.

- مجال الاحتفال بالمناسبات العامة:

في هذا المجال تنظم الجامعة الاحتفال بالمناسبات العامة، ومنها المناسبات البيئية، إذ على الجامعة أن لا تدع أي مناسبة ذات طابع بيئي أن تمر دون الاحتفال بها من خلال المحاضرات، والندوات، وتوزيع النشرات، وعرض الملصقات والأفلام، وغير ذلك⁽⁴⁰⁾. ولعل من ابرز هذه المناسبات: يوم الشجرة (15 جانفي) ويوم الماء العالمي (22 مارس) ويوم البيئة العالمي (5 جوان) واليوم العالمي لمكافحة المخدرات (23 جويلية) ويوم الأوزون العالمي (16 سبتمبر)، واليوم العالمي للأراضي الرطبة....

- مجال الخدمات النموذجية:

يتضمن هذا المجال قيام الجامعة بتقديم خدمات نموذجية لمجتمعها في كافة المجالات، من خلال بعض وحداتها ومراكزها، فمستشفى الجامعة، وما يتبعه من مراكز وعيادات طبية، يمكنها أن تزيد من وعي المواطنين حيال قضايا التلوث الغذائي، وكافة أشكال التلوث الأخرى. أما مكتبة الجامعة ووسائلها الإعلامية، ومراكزها المتخصصة، ومتاحفها، ومختبراتها، ومراكز الخدمات الاجتماعية فيها فيمكنها تقديم العديد من النشاطات التي تساعد في زيادة الوعي البيئي لدى الدارسين فيها والمواطنين على حد سواء⁽⁴²⁾.

- مجال التعليم المستمر:

يمثل هذا المجال حقلاً واسعاً يشمل كافة الفرص التعليمية والتدريبية التي تُقدم للمواطنين الذين لم تتاح لهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي. ويمكن للجامعة أن تسهم في تقديم هذه الخدمة عبر برامج دراسات مسائية نظامية، والجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، بالإضافة إلى الدورات والبرامج المهنية المتخصصة. كما تشمل هذه الخدمة الدورات الفنية والمهنية التي تستهدف العمال والفنيين، والدورات العامة التي تهم الراغبين في مجالات متنوعة مثل الإرشاد

الزراعي، والإرشاد الاستهلاكي، والإرشاد الصحي، والإرشاد البيئي، إلى جانب مجالات أخرى مثل البستنة، وتربية النحل، وتربية نباتات الزينة، وغيرها من البرامج التي تعزز المعرفة البيئية والمهارات المهنية المتخصصة.

وغني عن القول أن مثل هذه النشاطات تسهم في زيادة حصيلة المواطنين المعرفية وتوسيع مداركهم ونفض أقنعة الجهل والتخلف عنهم، مما يسهم بلا شك في زيادة وعيهم البيئي⁽⁴³⁾.

رابعاً: الشراكة بين الجامعة والأطراف ذات الصلة بالشواغل البيئية

تلعب الشراكة ما بين الجامعات والمنظمات الدولية البيئية وغيرها من المؤسسات الأخرى دوراً هاماً في حماية البيئة، ويبدو الدور البارز في هذا الإطار ما يتم بين الجامعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وهو المنظمة العالمية المعني بالمسائل البيئية في إطار الأمم المتحدة⁽⁴⁴⁾.

وقد اضطلع اليونيب، في المؤتمر العالمي للتعليم البيئي الذي عقد في حزيران/يونيه 2007 في دربان، جنوب أفريقيا، بدور رئيسي لدعم أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، كما قدم الدعم لمشاركة 13 أستاذاً من أفريقيا من النشطين في الشراكة المتعلقة بتعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية.

وفي وقت مبكر من العام، حضر 35 أستاذاً ومحاضراً جامعياً في مختلف الميادين من 12 بلداً أفريقياً اجتماعاً لفريق خبراء في نيروبي لاستعراض وثيقة مشروع ووضع صيغتها النهائية للاستخدام في جمع الأموال، وهذه الشراكة عبارة عن مبادرة اتخذها اليونيب وشركائه لتعميم الشواغل البيئية والخاصة بالاستدامة في وسائل التعليم والبحوث وإشراك المجتمع المحلي وإدارة الجامعات في أفريقيا. وقد نفذت الشراكة بنشاط، منذ إنشائها في عام 2006، في 80 جامعة في 29 بلداً أفريقياً، وعلاوة على ذلك، ألقى ممثلو اليونيب محاضرات عن القضايا المواضيعية ذات الأولوية بهدف استثارة الوعي والتأثير في المناهج الدراسية صوب الشواغل البيئية.

واستضاف اليونيب، في تعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة رامبول ناتورا، برنامجاً دولياً للتدريب في استكهولم من 7 إلى 24 أيار/مايو 2008 بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. ويضم البرنامج الآن 45 مشاركاً من 31 بلداً أفريقياً. ويقوم المشاركون حالياً بعملية تنفيذ لمشاريع للتغيير تتراوح بين المناهج الدراسية (جامعة مبارارا للعلوم والتكنولوجيا) والدورات الجديدة (جامعة كيب تاون وجامعة نيروبي)، وإنشاء جامعات جديدة (مؤسسة جامعة سيشيل) واستخدام الطلاب كعوامل تغيير (جامعة أبوفامي أوولوز).

واستخدمت أدوات ومعدات التدريب على التعليم البيئي التي وضعها اليونيب في التأثير في تغيير السياسات في البرامج الأكاديمية. ووضع اليونيب، في شراكة مع مؤسسة البيئة الدولية، دورة تحت عنوان "المجتمعات المستدامة - أفريقيا" وهي دورة متعددة التخصصات صممت لمساعدة الأفراد على فهم الصلات بين قضايا الموارد البشرية المتنوعة والموارد الطبيعية⁽⁴⁵⁾.

ومن الشركات الناجحة أيضا بين الجامعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو صدور تقرير توقعات البيئة العالمية الذي يرصد حالة البيئة في العالم كل أربع سنوات، والذي يصدر بشراكة ما بين UNEP وعدد من الجامعات من أهمها معهد المستقبل الأفريقي، جنوب أفريقيا، الجامعة الأميركية ببيروت، لبنان، جامعة الخليج العربي، البحرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة، البرازيل، جامعة أوروبا الوسطى، المجر، جامعة موسكو الحكومية، روسيا، معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، اليابان، المعهد الدولي للتغير العالمي، نيوزيلندا، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المملكة المتحدة، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كندا جامعة المحيط الهادئ، بيرو، جامعة جنوب الهادئ، جزر فيجي، جامعة كاسيل، ألمانيا، جامعة دينفر، الولايات المتحدة⁽⁴⁵⁾.

وآخر تقارير توقعات البيئة العالمية قد صدر تحت عنوان تتبّع أثر بيئتنا المتغيرة: من ريو إلى ريو+20 (1992_2012)، الذي نشر في شهر أكتوبر 2011 كجزء من التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية ويقدم التقرير، معلومات واسعة النطاق في عدد من المسائل البيئية الرئيسية.

وقد أشار التقرير بأن المعلومات المتاحة تشير إلى أن التغيرات التي حدثت خلال العشرين عاما الماضية كانت كارثية بالنسبة للبيئة، حيث أن انقراض الحيوانات في الوقت الحالي مقارنة بالقرن الماضي ارتفع من 50 إلى 300 مرة أعلى من القرن الماضي، و من 1990 6 ملايين هكتار من الغابات تذهب أو تعدل سنويا، ثلث غابات العالم ونصف الأراضي الرطبة اختفت خلال العشرية الأخيرة، 20% من الشعاب المرجانية ضاعت، و60% من خدمات النظام البيئي تواجه خطر النضوب، والخلاصة تدهور بيئي⁽⁴⁶⁾.

الخاتمة:

قامت هذه المداخلة على تناول مساهمة الجامعة في المحافظة على البيئة، وهي على هذا النحو تعرضت إلى تحديد مدلول الجامعة وأهدافها في الجامعة، كما حددت مفهوم البيئة ومشكلاتها محل الحماية لتصل إلى توضيح مجالات تدخل هذه المؤسسة في حماية البيئة من خلال وظائفها الثلاث، بداية من التكوين الجامعي وإدماج التربية والتعليم البيئي في العملية التكوينية و التركيز على ترابط

البعد البيئي للتنمية المستدامة مع الأبعاد الأخرى في العملية التكوينية، ثم التكوين الجامعي من أجل تطبيق أساليب جديدة للطاقة المحافظة على البيئة.

أما الوظيفة الثانية المتمثلة في البحث العلمي فهي أيضا تسهم في حماية البيئة، وهناك العديد من الأمثلة التي توضح وظيفة الجامعة البحثية في مجال حماية البيئة والتصدي لما يعترها من مشكلات، ولعل من أهمها تلك الأبحاث المتعلقة بالتحول نحو الطاقة النظيفة والحد من الاعتماد على الطاقة التقليدية باستخدام الوقود الأحفوري، كما تسهم الوظيفة الثالثة للجامعة أو ما يسمى الخدمة العامة في المحافظة على البيئة من خلال العديد من الأدوات منها مجال المحاضرات والمؤتمرات والندوات، الاحتفال بالمناسبات البيئية، الخدمات النموذجية، التعليم المستمر...

وما يعزز من مساهمة الجامعة في حماية البيئة هو العمل في إطار تشاركي من أجل النهوض بهذا الهدف السامي، وهناك العديد من الأمثلة التي تجسد مثل هذه الشراكات، وأبرزها هو التعاون ما بين الجامعات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز التعليم والتربية البيئية بالجامعات، ومساهمة هذه الأخيرة عبر مخابرها وأبحاثها في إصدار أهم المراجع التي ترصد حالة البيئة ومجالات وطرق حمايتها، كما يمكن للجامعة في حماية البيئة من خلال قيامها بالنشاطات التالية:

- استخدام الجامعة للوقود البديل الصديق للبيئة،
- مراقبة الغازات المنبعثة من الجامعة والمسببة للاحتباس الحراري، والعمل على التقليل منها للحفاظ على البيئة المحيطة بالجامعة،
- ممارسة الاستدامة في الحرم الجامعي في استخدام الكهرباء، الماء، واستخدام أقل للورق،
- التزام جميع الأفراد الذين لهم علاقة بالجامعة بالتنمية المستدامة، من خلال تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين للعمل على مبادرات بيئية تخص الحرم الجامعي، مثل إعادة التدوير وركوب الدراجات والمحافظة على الطاقة،
- مشاركة الجامعة في تقييم الأثر البيئي للمشروعات التي تخص هياكلها.

الإحالات المر

- (1) مرسي محمد منير، التعليم الجامعي المعاصر: قضاياها واتجاهاته، القاهرة، دار النهضة العربية، 1977، ص 10.
- (2) أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص 163.
- (3) دليو فضيل وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، قسنطينة، 2006، ص 211.
- (4) محمد عبد الرحمن عبد الله، سوسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، ص 174.
- (5) تركي راجح، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 73.

- (7) المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 279/03 مؤرخ في 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد/51.
- (8) المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 279/03، المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.
- (9) كفاح صالح الأسدي وآخرون، الجامعة ودورها في مواجهة الإرهاب، المجلة السياسية والدولية، المجلد 5، العدد/15، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 3،4.
- (10) المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 279/03، المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.
- (11) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 279/03، المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.
- (12) عطا سعد محمد حواس، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 31.
- (13) ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص 284.
- (14) Petit Larousse - Illustré, Paris, 1985, p 371.
- حيث جاء فيه أن البيئة هي:
- « ensemble des éléments naturels et artificiels qui constituent le cadre de vie d'un individu ».
- (15) Petit Robert, Paris, 1986, P 664 .
- (16) علي السيد الباز، ضحايا جرائم البيئة دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية، الكويت، 2005، ص 11.
- (17) هذا الاتجاه تبناه المشرع المصري عندما نص على أن البيئة: " هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و محتوياته من مواد وما يحيط به هواء، وماء، وتربة، وما يقيم الإنسان من منشآت"، راجع المادة 01 من قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994، الجريدة الرسمية/ العدد 5.
- (18) هذا الاتجاه تبناه المشرع الفرنسي عندما عرف البيئة بأنها: " مجموعة من العناصر الطبيعية والفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء الأرض، الثروة المنجمية، والمظاهر الطبيعية المختلفة". أنظر:
- Art 01 de la loi 10 juillet 1976 relative a la protection de la nature, J.O., 13 juillet 1976.
- (19) عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص 38.
- (20) انظر: القانون 10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 43.
- (21) أحمد لكحل، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة الفكر، تصدر كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، نوفمبر 2011، ص 226.
- (22) كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، السويد، 2007، ص 19.
- (23) Keeping Track of Our Changing Environment: From Rio to Rio+20 (1992-2012) United Nations Environment Programme, Nairobi. Published October 2011.
- (24) لحرزي عبد الرحمن، يرايع الإجماع الفرنسي برقان، مجلة دورية تصدر عن ولاية أدرار، العدد الثاني، 2012، ص 24.
- (26) كاظم المقدادي، التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم إدارة البيئة، السويد، 2006، ص 38.
- (27) المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-3) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر 1948.
- (28) صلاح الدين شروخ، التربية البيئية الشاملة: البيداغوجيا والأندرواجوجيا، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 18.
- (29) المرجع السابق، ص 20، 21.
- (30) وهبي صالح محمود، وإبتسام درويش العجمي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق - سوريا، 2003، ص 161-164.

(31) الحلبوس سعدون سلمان نجم، الفلسفة التربوية البيئية دراسة في تطور الفكر التربوي البيئي منذ بدء التاريخ حتى الفكر الفلسفي المعاصر، منشورات ELGA، 2002، ص 125.

(32) Ludovico Ciferri, Patrizia Lambardi, The Role Of University Education In Forstering Sustainable And Responsible development. www.visionebsite.eu in 08/06/2015

(33) IBID.

(35) علي عبد الله ولخضر مداح، التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، كتاب الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر، 2010/05/20، ص 99.

(36) بغداد باي غالي، مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 74.

(37) طارق إبراهيم، راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي نموذجاً)، أشغال الملتقى الوطني الأول - حول إشكالية العلوم الاجتماعية - في الجزائر - واقع وآفاق، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة ورقلة، 07-08-2012، ص 03.

(38) محمد عبد الحليم و محمد علي عزب، دور كلية التربية جامعة الرقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الرقازيق، العدد 28، مصر، 1997، ص 66.

(39) مداحي محمد، فعالية توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ملتقى دولي بعنوان: الجامعة والتشغيل الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، 04/05 ديسمبر 2013، ص 10.

(40) كاظم المقدادي، التربية البيئية، مرجع سابق، ص 41.

(42) كاظم المقدادي، التربية البيئية، مرجع سابق، ص 41.

(43) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(44) للاستزادة أنظر: سه تكة رداود محمد - التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث - دراسة قانونية تحليلية - دار الكتب القانونية - دار شتات للنشر و البرمجيات - 2012 - ص 158.

(45) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، قضايا السياسة العامة: حالة البيئة، تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها، نيروبي، 16 - 20 شباط/فبراير 2009. رقم الوثيقة UNEP/GC.25/7

(45) تقرير توقعات البيئة العالمية GEO4، البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، 2007، ص vi.

(46) Keeping Track of Our Changing Environment: From Rio to Rio+20 (1992-2012) United Nations Environment Programme, op cit.